الوضع الاجتماعي للانكشارية الجزائرية

وعلاقتهم بالطرق الصوفية قبيل الاحتلال الفرنسي

د. بن جبور محمد
- جامعة معسكر-

الملخص:

خلاصة ما جاء في هذا المقال أنّ الإنكاشارية الجزائرية، كانت منظمة ومنضبطة وكانت تلقى عناية خاصة من البايات من كل الجوانب، ومما ميز تلك الفترة النظام الداخلي للجيش الانكشاري بالإيالة الجزائرية، اهتمام الحكام بالتربية الإسلامية لتنظيم شؤون المؤسسة العسكرية بالجزائر، وتقوية وحدة الجيش بالالتزام بالفرائض، ودراسة العلوم الشرعية، لإدراك معنى الجهاد، ، وكذلك تشجيع الزواج، والحفاظ على النظام العام.

الكلمات المفتاحية: الإنكاشاري، الجند، الخدمة، الإيالة، الجيش.

Summary:

The summary of what was stated in this article is that the Algerian Janissaries were organized and disciplined and received special attention from the Beys from all sides, and what distinguished that period the internal system of the Janissary army in the Algerian Eyalet, the rulers' interest in Islamic education to organize the affairs of the military institution in Algeria, and strengthening the unity of the army by adhering to the statutes, And studying Sharia sciences, to understand the meaning of jihad, as well as encouraging marriage, and maintaining public order.

Keywords: Ankashari, soldiers, service, deity, army.

إذا كنا قد علمنا بأن الجيش الانكشاري والنظامي في الجزائر كان يمثله الأوجاق، فإن عشائر المخزن كانت تمثل الجيش الاحتياطي، وقد ظهرت هذه

العشائر طبقا لفلسفة الحكم عند العثمانيين الذين اعتبروا الخدمة داخل المؤسسة العسكرية هي من أهم واجبات المسلم، ولذلك جرى تقسيم الرعية إلى فئتين:

الفئة الأولى كان تؤدي الخدمة العسكرية وتعتبرها واجبا مقدسا فكانت تتمتع بامتيازات عدة، كالإعفاء من الضرائب، وتلقي المرتبات، والاستفادة من الغلال، والمواد الغذائية[1]، أما الفئة الثانية التي لم تكن تؤدي واجب الخدمة العسكرية، فكان عليها الاعتماد على إمكانياتها لتدبير شؤونها، ولم تكن تستفيد من عملية توزيع الأراضي، كما كانت تدفع الضرائب[2].

وقد انتشرت عشائر المخزن في الجزائر في عدة مناطق من الجزائر، وكانت تطلق عليها عدة أسماء، "كالزمول"، ومفردها "زمالة"، أو "الدوائر"، ومفردها دائرة، و"البرجية"[3]، وكانت تستقطب هذه العشائر من عائلات غير متقاربة، وتقوم الحكومة بتجميعها في مساحات محددة من الأراضي الخاضعة لها، وتمنحها حرية استغلالها مع إعفاءها من الضرائب، باستثناء ضريبة الزكاة[4].

وحتى تتمكن هذه العشائر من أداء مهامها على أكمل وجه خاصة في الحفاظ على أمن وسلامة سكان الإيالة، فإنها كانت تسكن في المناطق الاستراتيجية التي تسهل عملية مراقبة أكبر عدد من العامة، ولذلك كان للجيش الاحتياطي الذي يتكون من عشائر المخزن بشكل أساسي دورا هاما في عملية استتباب الأمن والاستقرار داخل الإيالة، وضمان طاعة السكان المحليين، والمساهمة في إخماد الفتن، والقضاء على الانتفاضات، أو الحركات المسلحة التي تستهدف الإطاحة بالسلطة الحاكمة في الجزائر[5]، كحركة الدرقاوي، وابن الأخرش التي قامت في أواخر القرن الثامن عشر بوهران وقسنطينة[6] وثورة تلمسان (1035 هـ –1625 م) التي قام بها أهالي تلمسان ضد جور الأتراك، وثورة ابن الصخري التي عزت أركان النظام العثماني في شرق الجزائر ووسطها (1047 هـ –1637 م)* موقد منحت الإيالة لكل عشيرة كل ما تحتاجه من خيول وأسلحة حسب عدد فرسانها، وفي هذا المجال أفادتنا وثائق الأرشيف الوطني لمدينة باريس بحصول عشيرة زمالة الغربية بالبليدة عام 1824 م على أربعين جوادا وأربعين بندقية طويلة وأخرى قصيرة، ونفس العدد بالنسبة للسيوف والأسرجة[7].

وبحكم فلسفة الحكم عند العثمانيين كان على عشائر المخزن أن تلبي طلب الخدمة العسكرية متى وجه الأمر إليها بذلك[8] ويبقى فرسانها مجندين طيلة المدة التي تكون فيها الإيالة بحاجة إليهم، وكان على هذا الفارس أن يتدبر أموره بمفرده، أي يتحمل مصاريف حاجاته اليومية من الطعام والملبس دون الاستفادة من الحكومة الجزائرية، ويبقى على هذا الحال حتى ينهي خدمته[9].

ونظرا للدور الذي كان يؤديه الفارس المخزني استطاعت الإيالة الجزائرية أن تحافظ على أمنها الداخلي طيلة هذين القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن تخمد حركات العصيان التي تعرضت لها بعض مقاطعات في فترات متقطعة خاصة في أواخر القرن الثامن عشر[10].

وقد اعتبر الجيش الاحتياطي من الدعائم الهامة التي أسس عليها العثمانيون نظام حكمهم في الإيالة الجزائرية، مثلها مثل الولايات العثمانية الأخرى، ونظرا لارتباط الجيش الاحتياطي بنظام الحكم واستمراره في الجزائر، فإن ولاتها كانوا يراعون اهمية تجنيد المتطوعين والاحتياطيين في المناطق التابعة للدولة العثمانية بآسيا، اوروبا، وجزائر البحر الأبيض المتوسط.

وقد أولى العثمانيون والجزائريون أهمية كبيرة للمتطوعين في الجيش، باعتبارهم يشكلون احتياطي يغذي الإيالة باستمرار، واستمرت ظاهرة التطوع خلال القرنين السابع عشر، والثامن عشر، تشكل إحدى الروابط الأساسية مع الباب العالي، باعتبار أن عشائر المخزن كانت بالنسبة إليهم من الدعائم الأساسية التي تأسس عليها الحكم في الإيالة، وكان من غير الممكن أن يتم الاستغناء عن هذه الشريحة من الجيش، ولقد ذكر لنا كاثكارت في مذكرته: أن الإيالة الجزائرية عام 1796 كانت بحاجة ماسة إلى أعداد كثيرة من الجند الاحتياطيين خاصة وأنها كانت في هذه السنة في حالة حرب مع الدانمارك[11]، أي أن العلاقات بين البلدين قد تأزمت، وخلال هذه الأزمة أدركت الإيالة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى أهمية الانخراط في الجيش، ودوره في تدعيم المؤسسة العسكرية للإيالة، وإمكانياتها للتصدي لأي خطر خارجي، وقد شهدت هذه الفترة تدفق أعداد هائلة من الجند، ومن شتى الأرجاء التابعة للدولة العثمانية[12].

ولم تكن الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية تدركان لوحدهما دور الجيش الاحتياطي، بل كانت دول أوروبا تدرك كذلك أهميته، لدرجة أنها كانت تهتم بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية العثمانية، وطبيعة النظام الذي تسير عليه، حتى أن الحكومة البريطانية قد طلبت من استنبول عدم إمداد إيالة الجزائر بالجند من منطقة الأناضول عام **1800**، وكان الغرض من ذلك الضغط على الإيالة، حتى تضطر إلى إطلاق سراح المعتقلين الإنجليز الذين أسرهم رجال البحر الجزائريين، ثم إعلان الحرب على نابليون الذي كان قد احتل مصر عام **1798**.

والجدير بالذكر أن فرنسا قد سلكت نفس الأسلوب الذي انتهجته بريطانيا، حيث قام قنصلها "دوبوا تانفيل" بإقناع بلاده بالضغط على الإيالة، حتى تعيد لفرنسا امتيازاتها في مدينة القالة لاستثمار المرجان[13].

وحسب ما ورد في بعض الوثائق الفرنسية التي ذكرت بأن السيد سيدني سميث رئيس منظمة فرسان القديس يوحنا لمحاربة استرقاق الأوروبيين في الإيالات المغربية، الجزائر، طرابلس، وتونس، فقد طالب بممارسة دول أوروبا ضغطها على الدولة العثمانية، حتى توقف عملية إرسال الجند الاحتياطيين إلى إيالات البحر المتوسط، ومحاولة إبعاد الإيالة عن تجنيد الشباب في الأناضول[14].

ولقد كانت الإيالة الجزائرية تمتلك في الأناضول بناء ضخما بمنطقة أزمير يتكون من طابقين طابق أرضي، وطابق علوي واصطلح عليه باسم "الخان" وكان هذا البناء يحتوي على عدة غرف، ويشرف عليه "وكيل" يعينه باشا الإيالة، ويساعده في أداء مهامه مجموعة من الموظفين، وكانت مهمتهم الإشراف على عملية تسجيل الجند الجدد في الجيش الاحتياطي، حيث كانوا ينصبون الخيام التي يتوافد عليها الشبان للانخراط في الجيش، وبعد ذلك يحول المنخرطون إلى الخان، وبعد جمعهم يتم نقلهم على ظهر سفينة إلى الإيالة[15].

ولإغراء الجند كانت تقدم لهم كل متطلباتهم وتوفر لهم كل الظروف الملائمة والجيدة، علما بأن هذه العملية كانت تكلف الخزينة الجزائرية مصاريف باهضة كانت تصرف على القائمين بشؤون الخان ولتأجير السفن والأرض التي كانت تنصب عليها الخيام، بالإضافة إلى مصاريف ترميم الخان، وقد ذكرت لنا

بعض السجلات الإدارية أن المصاريف التي كانت تنفق على الخان قد بلغت من عام 1725 م إلى عام 1728 م "5870" قرشا، وكان معدل الإنفاق الشهري على الخان يقدر بـ "130" قرشا في كل شهر، هذا علاوة على بعض الهدايا التي كانت ترسلها الإيالة الجزائرية إلى موظفي الباب العالي في أزمير لتسهيل مهام وكيل الخان وموظفيه، أو إلى بعض المدن التي كانت تمد الإيالة بالجند، وقد حدد لنا مارسال كولمب **Colombe Marcel** بعض تلك الأنواع من الهدايا[16]، ولقد حددت لنا الجريدة الرسمية الحكومة الفرنسية **Le moniteur** بعض النماذج منها، المنسوجات الصوفية وبعض البنادق والسيوف والسروج المرصعة بالذهب بالإضافة إلى الغلمان والأمات والسجاد الفارسي وأنواع الطيور[17].

ولقد كان على الباش داي أي القائم بأمر الخان أن يكتب تقريرا مفصلا يوضح فيه الأسباب الجوهرية لرغبة الإيالة في الحصول على الإمدادات العسكرية، وطلب المساعدة من حكام المدن الأخرى، والجدير بالذكر أن عملية تدعيم الإيالة بالجند كانت لا تتم إلا بموافقة السلطان العثماني نفسه، الذي يصدر فرمانا يطلب فيه من حكام المدن في الدولة العثمانية السماح للباش داي بنصب الخيام لاستقطاب المتطوعين في الجيش الاحتياطي، شريطة عدم إجبار الشباب على الانخراط، وكان على الباش داي أن يبعث بتقرير يخبر فيه السلطان عن عدد المنخرطين، كما يطلعه على الوضعية التي يعيشونها داخل الخان[18].

وبعد القيام بكل الإجراءات القانونية لعملية تجنيد الاحتياطيين في الإيالة يتم تسجيلهم في دفتر الجند، ثم تعرض عليهم القواعد النظامية التي تستوجب التحلي بها طيلة التواجد بالجيش الاحتياطي[19].

وقد وجدت في بعض السجلات الإدارية لمدينة الجزائر قوائم الجنود الذين جيء بهم من مدينة الإسكندرية، واستنبول ليس على متن السفينة المؤجرة خصيصا لنقل الجند، وإنما على متن سفينة تجارية، وحتى مع الحجيج، وقد وصلت في عام 1748 سفينة كانت تنقل الحجاج، ومن بينهم عدد من الجند المنخرطين في الجيش الاحتياطي[20] وقد حددت القائمة باثني عشرة جندي، وهناك مصادر عدة اعتمدت عليها الإيالة لتزويد المؤسسة العسكرية بالمتطوعين، فكان منهم اليوناني،

التركي والكردي، التاتاري، الفارسي، الأوروبي وحتى المصري والتونسي ومن طرابلس، وقد أحصى لنا مارسيل كولمب في دراسته أكثر من ستين منطقة كان يأتي منها هؤلاء الجند كأمسية، ديار بكر، جبل الأكراد، جزر بحر إيجه، إزمير[21].

وبالإضافة إلى المناطق التي أشرنا إليها كأزمير وبعض الولايات، والمدن العثمانية، هناك مناطق أخرى كجزر البحر المتوسط، حيث أشارت بعض السجلات الإدارية لمدينة الجزائر بأن الإيالة استفادت في 21 سبتمبر عام 1800 من مجموعة كبيرة من الجند المتطوع في الجيش الاحتياطي، الذين جاءوا من جزيرة رودس وكان عددهم 17 جنديوذكر لنا كلومب بأنه في أواخر عام 1800 وصل إلى الإيالة الجزائرية 279 جندي في 24 نوفمبر[23].

وعليه يمكن القول بأن الجند الذين كانوا ينخرطون في الجيش الاحتياطي كانوا يأتون من مناطق مختلفة تابعة للدولة العثمانية، وبدون مراعات الانتماءات العرقية، فكان المنخرطون في الجيش يونانيون، أكراد، فرس، تتار، وحتى أوروبيون، وقد ذكر لنا أحمد الشريف الزهار، بأن الإيالة في عهودها الأخيرة، لم تكن تشترط في المتطوعة الشجاعة، والانضباط، والأمانة لدرجة أنها أدمجت حتى المتسولين والمتشردين وحتى اليهود[24]، وقد أيد هذه الفكرة حمدان بن عثمان خوجة عندما ذكر بأن الإيالة أصبحت في أواخر العهد العثماني تستقطب الجند من الولايات الأخرى دون الأخذ بعين الاعتبار ميولاتهم واتجاهاتهم وكفاءاتهم، كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى كون عملية الانخراط في الجيش الاحتياطي لم تكن تعتمد على نظام خاص بها، أو متقيدة بزمن معين، بدليل أن الجند كانوا يفدون إلى الجزائر في أوقات وظروف مختلفة، أي في أوقات السلم، والحرب، وعلى دفعات متباعدة، وحسب الظروف التي تعيشها الإيالة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، اعتمادا على ما ورد في دراسة مارسيل كلومب**Marcel Colombe**، فإن الجند المتطوعة في الجيش الاحتياطي قد بلغ عددهم في نهاية القرن الثامن عشر 8533 جنديا[25]، بيد أن القوائم التي قيدتها السجلات الإدارية لمدينة الجزائر قد أشارت إلى وجود 7980، أي باختلاف بسيط يقدر بـ 553 جندي[26]، ويبدوا أن هذه الإحصائيات هي الأقرب إلى الصحة، والصواب، وكان معدل الزيادة السنوية للجند الاحتياطي

يصل إلى 163 جنديا فقط، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بان التجنيد قد بدأ يتدهور مع نهاية القرن، خاصة مع رياح الأزمات التي بدأت تعصف بالدولة العثمانية.

وكان باشاوات الجزائر يعبرون عن استيائهم لذلك من خلال تقاريرهم التي كانت ترسل إلى السلطان العثماني، والتي أشارت إلى حاجة الإيالة للجند، الاحتياطيين وهذا ما توضحه لنا الرسالة التي بعث بها حسين باشا للسلطان محمود الثاني في ديسمبر عام 1827[27] وقد شهدت هذه السنة توترا كبيرا في العلاقات اليونانية العثمانية، وتحول البحر الأبيض المتوسط إلى ساحة حرب بين الدولتين بدعم من بعض الدول الأوروبية، وهذا ما أدى إلى تناقص أعداد الجند المتطوعة التي كانت تصل الإيالة، وبخاصة الجند الذين كانوا يأتون من الولايات التابعة للدولة العثمانية بواسطة السفن التي كانت تبحر في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحول هذا البحر إلى منطقة توتر خاصة بعد ما ساءت العلاقة بين الإيالة، وفرنسا[28] وفي ظل هذه الأوضاع بدا الباب العالي يبدي نيته في التخلي عن وظيفة الباش داي في الخان بإسطنبول، وإرساله إلى الجزائر، وإلغاء عملية تسجيل الجند المتطوعين في الجيش الاحتياطي[29].

ومع تفاقم الوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، اضطر الباب العالي إلى إلغاء وظيفة الباش داي في مدينة أزمير، وغلق الخان، ثم جرد محتوياته في سجل خاص، وهذا ما ورد في رسائل الحاج أحمد باي والي قسنطينة التي أشارت في رسالة واحدة منها، بأن أخر بعثة وصلت إلى الجزائر تحمل الجند المتطوعة، كانت آتية من مصر تتكون من 19 جنديا فقط، وقد وصلت في جوان 1830[30].

ومما لا شك فيه أن تناقص عدد الجند المتطوعين في الجزائر قد جاء نتيجة ازدياد مشاكل الدولة العثمانية الخارجية وظهور عدة عقبات أمام مواصلة عملية التجنيد في الأناضول والمناطق الأخرى التابعة لها، وهناك رسالة للحاج حسين بعث بها إلى حسين باشا، وصفت لنا هذا الوضع حيث ذكر بأنه بدل كل ما في وسعه من اجل جمع المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر، واستطاع أن يجمع بضع عشرات منهم، لكن أصحاب السفن رفضوا نقلهم فاضطر إلى تسجيلهم وتسريحهم، خاصة وأنه لم تكن

له القدرة على تحمل مصاريفه، ولقد عبر وكيل الخان في آخر رسالته عن رغبته في إلغاء وظيفيته، والسماح له بالعودة للجزائر[31].

وبالنسبة لعلاقة الجند الانكشارية بالمجتمع الجزائري، فقد احترموا كثيرا الطرق الدينية وأصحابها، الذين عرفوا "بالمرابطين"، ومن بينها الطريقة البكتاشية، لدرجة أن بعض الجنود الفارين من العقاب كانوا يلجؤون إلى الطرق الصوفية التي كانت لا تبخل عليهم بالحماية، إلى أن يصدر العفو عليهم، وهذا ما عرف "بعهد الأمان" الذي وضع في عهد محمد باشا عام 1162 هجرية الموافق لـ 1748 م[32]، وقد أدرك حكام الإيالة فاعلية ارتباط الجند بالطرق الدينية للحفاظ على تماسك صفوف الجيش الانكشاري ودوام طاعته، خاصة وأن هذه الطرق ومن بينها الطريقة البكتاشية[33]، قد ساهمت كثيرا في التزام الجنود الانكشارية بتعاليم الدين الإسلامي في العبادة والسلوك، والحفاظ على أركانه، وهذا ما ذكرته لنا بعض سجلات الجزائر الموجودة في الأرشيف الوطني الفرنسي[34].

وقد انتمى انكشارية الإيالة إلى هذه الطريقة ، وقد أكدت على ذلك بعض الافتتاحيات الخاصة بالرواتب والتي كانت تتضمن في بدايتها الإشادة بصاحب الطريقة "الحاجي بكتاشي" والترحم على روحه، وكان الجند يكنون المرابطين احتراما وتقديرا كبيرين، وهذا ما توضحه لنا الوثائق الرسمية الخاصة بالإيالة، كوثيقة "عهد الأمان" التي وضعت في "عهد محمد باشا" 1162 هجرية/ 1748 ميلادية[35].

وقد وصل تقدير الانكشارية واحترامهم للطرق الصوفية أن اعتبروا مزاراتهم وزواياهم أماكن مقدسة، حيث لم نسجل قيام أي من الجاويشية باقتحام أحد هذه الزوايا للقبض على الجند الفارين من العقاب، وكانت من أهم المزارات في الجزائر، "مزار سيدي عبد القادر"، ومزار سيدي عبد الرحمن" بمدينة الجزائر[36].

والجدير بالذكر أن تقدير انكشارية الجزائر "للمرابطين" لم يكن مبنيا على سياسة رسمها الباب العالي، وذلك لأحكام السيطرة على الإيالة وسكانها، وإنما كان بعد قناعة واعتقاد ترسخ داخلية كل جندي بهذه الطرق الدينية أي أن الاعتقاد بالمرابطين كان على أساس روحي وليس غير ذلك.

أما بالنسبة لزواج الجند الانكشارية، فقد اعتبر في الإيالة الجزائرية عاملا إيجابيا، وهاما لربط الجند بالجزائر وأنهم كانوا يجلبون من مناطق مختلفة، وبطرق خاصة تجعل ولائهم لا يكون إلا للسلطان العثماني فقط والباب العالي، وقبل ذلك كان الزواج ممنوعا بالنسبة للجند الانكشارية[37]، ولما كان هذا القانون مخالفا للحياة البشرية وطبيعتها، فقد ظهرت بعض البوادر لخرقه وتجاوزه حيث قام السلطان سليم الأول فيما بعد (918 –926 هـ/ 1512 –1520 م) بإصدار قانون يسمح للجند المتقدمين في السن بالزواج بعد موافقته، وقد طبق هذا القانون على الجند الذين كانوا في الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا ما تؤكده لنا سيرة خير الدين[38].

وعلى نقيض ما كان شائعا في العاصمة العثمانية استنبول، فإن الزواج في الإيالة الجزائرية كان يعتبر عاملا إيجابيا وفعالا لارتباط الانكشارية بالإيالة، حيث كانوا يأتون إليها ولا تربطهم بها سوى الروح الإسلامية المشتركة، وكلمة "لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم"، ولا يوجد هدف عندهم سوى الدفاع عنها باعتبارها جزء من الدولة العثمانية الإسلامية. ولهذا الغرض فقد أباح الحكام في الإيالة زواج الانكشارية وهذا حسب ما ورد في بعض فقرات "عهد الأمان"[39]، ورغم ذلك فقد ظل القانون الداخلي للإيالة يفضل العزوبة بالنسبة للجند، وتجلى ذلك في نمط الحياة التي كان يعيشها الباشا بوصفه الرجل الأول في الإيالة[40]، ثم آغا الانكشارية[41] في مقر تواجده باعتباره أقدم جندي، حيث كان القانون الداخلي ينص على بقاء هذين الشخصين بدون زواج وإذا كانا متزوجين، فلا يسمح لعائلتهما بالزيارة، أو الإقامة معهما، وبذلك فالجندي الأعزب كان يأتي في المرتبة الأولى، ثم يليه الجندي المتزوج[42] الذي يحرم من الإقامة في الثكنة، والاستفادة من الطعام اليومي، وشراء اللحم بسعره المنخفض من السوق، وحرمانه من الارتقاء إلى المناصب التي تفضل الجند العزاب[43].

وفي حالة حدوث الطلاق كان الجندي الانكشاري في الإيالة يسترجع كل حقوقه التي حرم منها عندما كان متزوجا[44]، وقد اتبعت الإيالة هذا الأسلوب، حتى تخفف من ظاهرة تفشي ظاهرة زواج الانشكارية بالجزائريات[45]، وقد ترتب عن زواج الجند الانكشارية ظهور جيل أثر على الوضع السياسي والاجتماعي للإيالة46،

أطلق عليهم مصطلح "قول أوغللري" أي أبناء عبيد السلطان، وهذا المصطلح يتركب من كلمتين "قول" وتعني عبد، و"أوغل" بمعنى ابن وبإضافة أداة الجمع وعلامة الإضافة "ي" وهذا حسب ما ورد في قواعد اللغة التركية وهذه الكلمة لا تتصل بالوضع الاجتماعي لأمهات هؤلاء الأبناء، وإنما بوضع آبائهم الذين كان يعتبرهم السلطان عبيدا، وبذلك بقي المعنى التاريخي لهذا المصطلح هو "أبناء عبيد السلطان"، وقد استخدم المصطلح في الدراسات الحديثة والمعاصرة بشكل "كراغلة، وكرغلي"[47]، وقد ترتب عن زواج الجند الانكشارية الذين يعتبرون عبيد السلطان بالجزائريات المسلمات الأحرار ظهور فئة ثالثة وهي قريبة من جانب الأباء إلى فئة العبيد ومن جانب الأمهات إلى جانب الأحرار، وقد تفهمت حكومة الإيالة وضع هذه الفئة وخصصت لها منحا مالية، وقد ذكر لنا صاحب المرآة: بأن هؤلاء الكولغوليين قد وصلت بهم قوتهم إلى أن قاموا بمحاولة انقلاب عسكري للاستيلاء على الحكم عام 1630، وقد فشلوا في ذلك وقتل عدد كبير منهم[48]، وحسب ما ورد في قائمة السجلات، قسنطينة، والتيطري عام 1824 [49].

بيد أن قبولهم في الجيش الانكشاري لم يكن يعني حصولهم على نفس الحقوق التي تمتع بها آباؤهم، حيث كانوا يعتبرون في الإيالة جنودا من الدرجة الثانية[50] وكانوا محرومين من تولي الوظائف الإدارية المختلفة كوظيفة المترجم داخل الديوان الإمارة ووظيفة وكيل الأوقاف، ووظيفة المحاسب في الخزينة[51]، بالإضافة إلى الحرمان من الالتحاق ببعض الوحدات العسكرية مثل الوحدة الخاصة بحماية دار مقر الديوان المسماة "بالنوبجية"، والفرقة المكلفة بالأمن وتوفيره، ومتابعة المتهمين من الانكشارية والمسماة بالجاويشية[52]، أو الحرمان من تولي المناصب العليا مثل "آغا السباهية"، أو منصب "وزير الباشا".

وكان أعلى منصب يمكن للكولغولي أن يتولاه هو منصب باي في إحدى المقاطعات الثلاث التابعة للإيالة[53].

وعليه فإن صلة النسل التي تربط الكولغوليين بآبائهم لم تكن أقوى بالنسبة للعثمانين، حتى يتسنى لهم بموجبها تولي المناصب العليا في الإدارة والجيش واعتبر بذلك العامل الوحيد لتولي تلك المناصب وهذا حسب فلسفة الحكم عند

آل عثمان هو الانتماء لفئة الكولغوليين، واعتماده كعنصر أوحد ومحفز لتولي المناصب العليا في الدولة.

ومن المسائل الهامة التي ميزت النظام الداخلي للجيش الانكشاري بالإيالة الجزائرية، اهتمام الحكام بالتربية الإسلامية لتنظيم شؤون المؤسسة العسكرية بالجزائر، وتقوية وحدة الجيش بالالتزام بالفرائض، ودراسة العلوم الشرعية، لإدراك معنى الجهاد، ولهذا الغرض كانت كل وحدة عسكرية من وحدات الجيش الانكشاري تتوفر على إمام يصلي بالجند، ويقوم بدور المرشد، والواعظ ويثري أفكار الجند بعدة معارف وحقائق، ويغرس في نفسية كل جندي روح الجهاد، ويعلمهم الكتابة والقراءة، ويذكرهم بالحقوق والواجبات الدينية[54]، وقد وصل انضباط انكشارية الجزائر، وتمسكهم بالتعاليم الإسلامية أنهم قاموا في القرن السابع عشر الميلادي ببناء الجامع الجديد الخاص بالمذهب الحنفي الذي لا تزال ملامح العمارة العثمانية بادية على شكله الخارجي إلى يومنا هذا، أي التأثير الذي تركه العثمانيون في العمارة بالجزائر[55] هذا الجامع الذي بني في مدينة الجزائر كان على الطراز العثماني في مظهره الداخلي والخارجي.

بيد أن هذا الوضع بدأ يتغير حيث أصبح الجند ينحرفون عن التعاليم الإسلامية، كشرب الخمر، والفساد، حتى أن بعض الكتابات الفرنسية قد ذكرت لنا بأنه مع نهاية القرن الثامن عشر كانت الحانات بالجزائر تصل إلى ثلاثين حانة، وأن بعض الثكنات العسكرية كانت تضم في بعض وحداتها حانة[56]، ويعود سبب التحلل الديني والإقبال على شرب الخمور إلى التسيب الذي انتشر في صفو الجند الانكشارية، وكثرة مظاهر اللهو، والمجون التي ساعدت كثيرا على الانحراف عن تعاليم الدين الإسلامي، كذلك عدم اهتمام قادة الجند في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر العثمانية بالجانب التربوي، والعقيدي عند الانكشارية.

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على المجتمع الجزائري والمؤسسة العسكرية خاصة، فقد أصدرت حكومة الإيالة قرارا بغلقها أي الحانات، بعدما عمت الفوضى، وانعدام الأمن وساءت العلاقة بين الانكشارية والباشوات خاصة في الفترة الممتدة من عام (1213 -1232) (1798 -1817) ففي هذه الفترة قتل

الانكشارية عدة باشوات من بينهم أحمد باشا الذي حكم من 1805 إلى 1807 وعمر باشا من 1815 إلى 1817 [57].

وعليه فقد أصبح الغرور والانحراف سيمتين واضحتين للجند الانشكارية بالإيالة، خلال القرن الثامن عشر، حيث اعتمدوا التعالي والظلم تجاه الرعية، وقد ارتكبوا مظالم عدة ضد البدو، والقبائل، لدرجة أن انكشارية استنبول قد قادوا ثورة في عهد السلطان العثماني سليم الثالث عام 1222 هـ/ 1807 م وهذا ما ذكره لنا فريد بك المحامي الذي ربط هذا الانحلال الذي ظهر في استنبول بالذي حدث في الإيالة[58]، وقد دعم الورثلاني الفكرة عندما قال: "بأن الجند قد تمردوا وضغطوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما"[59].

وقد حاول بعض سلاطين آل عثمان إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية[60] مثلما حاول بعض باشاوات الجزائر تنقية أجواء الجند من الفساد[61]، ومن بين تلك الإصلاحات، الحركة الإصلاحية التي قام بها علي باشا في الإيالة عام 1817، والتي جاءت بعدما أدرك خطورة عواقب سيطرة الانكشارية على الحكم، فنقل مقر الديوان من قصر الجنينة الذي كان قريبا من ثكنة الجند إلى قصر القصبة، الذي كان يقع في أعلى مدينة الجزائر ومحاطا بالمدافع، وبعد ذلك قام بتقنية الأجواء العسكرية من العناصر الفاسدة[62].

وقد ذكر لنا القنصل الأمريكي "ويليم شالر" أن علي باشا قد قتل من الانكشارية ألف وخمسمائة[63]، وبالنسبة للذين فروا فقد ذكر لنا "فونتور دي برادي" بأن الباشا قد جهز لهم حملة لملاحقتهم في كل أرجاء الإيالة الجزائرية[64]، وقد اضطر الكثير منهم إلى الفرار واللجوء إلى الأناضول، ولم يبق منهم سوى ثلاثة آلاف وأربعمائة جندي في الثكنات وأحيل سبعمائة على التقاعد[65].

وبالإضافة إلى فرقة الانكشارية التي تعتبر أهم فرق الجيش النظامي في الإيالة بشكل خاص، هناك فرق أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، ودورها البارز في تعزيز القوة العسكرية البرية، وفي مقدمة هذه الفرق، فرقة "الطوبجية" أو "المدفعية"[66]، وقد أولت الجزائر فائق العناية والأهمية لهذه الفرقة، واعتمدت عليها في الدفاع عن سواحلها التي كانت تتعرض من حين لآخر للتحرشات الأوروبية في

البحر المتوسط على ضفته الجنوبية، وقد وزعت الإيالة فرق الطوبجية على أسوارها وقلاعها التي كانت تعرف باسم "طوبخانة"، ولتطوير الناحية الدفاعية للإيالة فقد اهتمت الجزائر بصناعة المدافع التي تحتاجها الفرقة وكانت تشبه إلى حد كبير المدافع التي كانت موجودة في استنبول، حيث كانت تحتوي على نقوش متنوعة الأشكال ومختلفة الأحجام، كان يزين العثمانيون بها منازلهم، ومصنوعاتهم وعماراتهم، بالإضافة إلى وجود الأهلة على الفوهة وبعض الأدعية التي كتبت بالخط العربي، وتاريخ صنعها، واسم السلطان والباشا اللذين صنع في عهدهما المدفع[67] وقد اعتمد الجزائريون في صناعة المدافع على إذابة المعادن، حيث خصصت لهذا النوع من الصناعة دارا أطلق عليها اسم "ريختكان" وهذه الكلمة هي فارسية الأصل تتكون من شطرين "ريختة" بمعنى "صب" و"السبك"، و"كان" بمعنى المعدن[68]، وتوجد نماذج من هذه المدافع في متحف الجزائر ومتحف وهران ومتحف الجيش الفرنسي بباريس، وكان يشرف على هذه الصناعة رجل مختص في صقل المعادن كان يصطلح عليه اسم "أوسطه".

وإذا كان الجيش الانكشاري يمثله الانكشارية والطوبجية كجيش بري للإيالة، أي مشاة الجزائر، فإن "السباهية" كانوا يعتبرون الفرسان، ونظرا لكون عددهم كان محدودا إذا ما قورن بالعدد الذي كان موجودا في استنبول، فإن وجودهم اقتصر على عواصم المقاطعات الثلاث فقط "وهران"، "قسنطينة"، و"التيطري"، وكانوا يعتبرون الحرس الرئيسي للباي[69].

ولأن "فرقة السباهية" كانت تعتبر عند العثمانيين اقدم فرق الجيش في المؤسسة العسكرية[70]، وكان الجندي الذي يعين سباهيا يكون قد أنعم عليه، وكان يقود الفرقة "آغا السباهية" الذي كان يسكن في مدينة الجزائر، وكان الباشا يعتبره من أهم الشخصيات البارزة في الديوان، حيث كان الباشا يكلفه بقيادة الجيش في المعارك وبهذا تمتع السباهية في الإيالة بمكانة بارزة[71].

وبالإضافة إلى الفرق الثلاث الذي ذكرناها: أي الانكشارية، الطوبجية، والسباهية كان أوجاق الجزائر يضمون عدة فرق صغيرة خاصة بالأمن والخدمة داخل الإيالة، وكانت عناصرها تختار من بين أقدم الجنود، وتمثلت مهمتهم في توفير

الأمن وحماية دار الإمارة، ومن بين هذه الفرق، فرقة أطلق عليها "صولاق" وكان أعضاؤها يختارون من قدماء الجند في الجيش الانكشاري[72].

وكانوا يشكلون في مجموعهم الحرس الخاص للباشا، مثلما كانوا في استنبول يعتبرون الحرس الرئيسي للسلطان العثماني[73]، كما كانوا يرافقون الباشا عند خروجه وكان أربعة من هؤلاء الحرس يجلسون إلى جانب الباشا في القصر لحمايته من أي خطر قد يحوم حوله[74]، وكانوا يتزينون بلباس خاص يليق بمكانتهم عند الباشا.

وكانت فرقة "بيكلر" تأتي في المكانة بعد فرق "صولاق" وكانت مهمتهم على نقيض ما كانوا يقومون به في استنبول حيث تمثلت في حماية السكان ومراقبة الأحياء الصغيرة بينما في استنبول وكانوا يقومون بمهمة الاتصالات الخارجية للسلطان العثماني[75]، والفرقة الأخرى من الجاويشية كان جنودها يختارون من بين الأوجاق الذين يمتازون باللياقة البدنية، والعضلات القوية، وكانت وظيفتهم تتمثل في مراقبة الجند، وإلقاء القبض على المشبوهين والمتهمين منهم[76]،ومثلما كان سائدا في المقاطعات الأخرى التابعة للدولة العثمانية فقد كان يترأس هذه الفرقة ضابط يعرف "بجاويش باشي" الذي كان يرافق "الباشا" ويجلس إلى جانبه وينفذ أوامره ويقوم بتعيين الجاويشية[77].

وعلى نقيض ما كان موجودا في الباب العالي وبعض الولايات العثمانية الأخرى كمصر، وتونس، فإن عدد الجاويشية كان لا يتعدى إحدى عشر جاويشا، واحد منهم كان يساعد آغا الانكشارية في مهامه، أما العشرة الباقون فكانوا يرافقون الباشا[78]فالسبعة القدماء منهم عرفهم "فونتوردي برادي" باسم الجاويشية الكبار، والثلاثة الآخرون الجاويشية الصغار[79] وقد ذكرهم دوسون باسم "كوجوكجاوشلر" بمعنى الجاويشية الصغار[80].

وتجدر الإشارة إلى الفرقة الأخيرة في أوجاق الإيالة وهي فرقة "إزباندود" والكلمة أصلها فارسي وتكتب "إزبانديد" أو "إزبانديت"، ومعناها قاطع الطريق، أو اللص، اعتمادا على ما ورد في القاموس[81]، وهذه الفرقة كانت تضم الأشخاص المعاقبين والمغضوب عليهم، واللذين استفادوا من العفو، بعدما التمسوا الصفح وتابوا

وحاولوا التكفير عن أخطائهم[82]، ورغم ذلك فقد اعتبرت فرقة إزباندود السيف المسلول للإيالة، "فالإزباندي" كانت تعني كذلك الشخص "البائس" و"الغاضب"، وكانوا يختارون من عناصر الجيش الانكشاري اللذين يمتازون بالشجاعة وروح المغامرة[83] وكانت فرقة الإزباندود توضع في مقدمة الجيش خلال المعارك، كما كانت تكلف بمهمة مباغتة العدو، والاقتحام، والاعتماد على حرب "الكمائن" أو "الكروالفر"، وقد خصصت الجزائر لهذه الفرقة مكافآت حسب أهمية العمل الذي كانوا يؤدونه، وبخاصة في حالات الانتصار الذي كانوا يحققونه، وحسب حجم الغنائم التي كانوا يغنمونها في الحروب. وقد ذكرت لنا بعض الكتابات الفرنسية بأن فرقة ازباندود قد أولتها الإيالة أهمية كبيرة وكانت تتلقى من حين لآخر الهدايا والغنائم[84].

الهوامش:

(1) **Esterhazy , Etat actuel de la turquie – 1812 – TI, II Paris. 248-247**

(2) **Thorntan ; p47**

(3) **Esterhazy, p 266**

(4) أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 292

(5) **Boudicourt L de la guerre et gouvernement d’Alger, Paris 1853 , p 292**

(6) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 258 (توزيع عشائر المخزن).

(7) حركة الدرقاوي هي من الثورات الدينية قادها اتباع الشيخ الدرقاوي قامت بوهران في عهد الباي محمد المقلش عام 1219– 1803.

(8) حركة ابن الأخرش حيث ادعى الانتماء إلى الطريقة الدرقاوية و قد هددت حركته الوجود العثماني في قسنطينة، 1220 هـ – 1804م.

(9) سجلات مدينة الجزائر، 228 –15 MI السجل 28، الورقة 10.

(10) أحمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، المصدر السابق، ص 59.

(11) **Feraud, charles, vœux du Husein Bey il RA, 1863, P211- 212 -213 -214.**

(12) الرجوع إلى مسلم عبد القادر، المصدر السابق، ص 72–73.

(13) الأسير الأمريكي جيمس كاثكارتليندز (مذكرات) تعريب إسماعيل العربي، ص 249- 252.

(14) Marcel colombe contribution à létude de l'odjek in RA, 194, P 180.

(15) رسالة من القنصل الفرنسي دوبواتانفيل 05 جانفي 1808، ص3/ المجلد 39 Alger.

(16) أرشيف وزارة الخرجية الفرنسية MD Afrique المجلد 05، ص 238.

(17) تونس المكتبة الوطنية، رسالة من وكيل الجزائر بالأزمير الحاج محمد إلى أحمد باشا المحفوظ 37، ص 10.

(18) Colombe Marcel, contribution à l'étude de l'odjek in RA, 194, P175.

(19) Le moniteur 03 septembre 18-16, N° 247. P993

(20) نص التقرير في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية مجلد 5، الورقة 237 MD A frique.

(21) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 119.

(22) السجلات الأدارية لمدينة الجزائر 14 MI، ص 22 السجل 13، الورقة 55.

(23) Colombe Marcel contribution à l'étude de l'odjek in R.A. P272.

(24) Mémoire et documents de la ville d'Alger, MI 228, RA 13 , P55.

(25) Marcel Colombe Contribution à l'étude de l'ad Jak in RA , P 173.

(26) أحمد الشريف الزهار، ص 150، والرجوع إلى حمدان بن عثمان خوجة، ص 149.

(27) M. Colombe، مارسيل كلومب، ص 185.

(28) السجلات الإدارية لمدينة الجزائر 14- MI، السجل 13 ورقة 54-55.

(29) مراسلات دايات الجزائر، الورقة 28.

(30) المخطوط 1642، مجموعة رسائل أحمد باي الرسالة 03 الجزائر المكتبة الوطنية.

(31) مراسلات دايات الجزائر، الورقة 28-43، رسالة مؤرخة 15 يناير 1828.

(32) In RA, P214 عهد الأمان Devaulux.A. (Ahd Aman)

(33) الطريقة البكتاشية ناد بها "حاجي بكتاتشي" هي طريقة صوفية ظهرت في مدينة أماسية بجنوب شرق إزمير في عام (1360 م، 761 هـ) بمزيد من التفاصيل الرجوع إلى: Esterhazy Wolsin ; de la domination turk dans

l'ancienne régence Alger, Paris, chorlescossestin, 1840, p236.

(34) ح28 افتتاحيات سجلات الجزائر، Deny Jean.

(35) In RA, P214 عهد الأمان Devaulux.A. (Ahd Aman)

(36) Venture de Paradis, p257.

(37) Weissman, Nhoum, les Janissaires, étude de l'organisation militaire ottmane, Paris libraire orient, 1984, P35.

(38) باريس المكتبة الوطنية، المخطوط رقم 1878 "عربي" سيرة خير الدين، ص 50.

(39) Devaulx, p219

(40) Venture de Paradis, p205

(41) Slow, p 205

(42) Venture de Paradis, P88, Pananti, P 465.

(43) Renaudot. M. tableau de la ville d'Alger et ses environs, P.III.II.

(44) Ricault, Histoire de l'état présent de l'empire ottaman, P 347.

(45) Les archives national français, PMI 14, D 13, P 68.

(46) مسلم عبد القادر أنيس الغريب و المسافر، الجزائر، تحقيق رابح بونار، الجزائر، 1974، ص 87- 92.

(47) حمدان بن عثمان خوجة المرآة، ص 118- 153.

(48) السجلات الادارية لمدينة الجزائر للسجل 13 الورقة 68، 14 228-MI

(49) Venture de Paradis, p 118

(50) Venture de Paradis, p 167

(51) Venture de Paradis, p 180

(52) Venture de Paradis, p 181

(53) Deny Jean, p 39-40

(54) أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 258-259.

(55) Esquer Gabriel Reconnaissance….. d'Alger, P139.

(56) Esquer Gabriel Reconnaissance….. d'Alger, P139.

(57) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط 1، بيروت 1981، ص 392.

(58) نقلا عن أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ص 225.

(59) أحمد الشريف الزهار مذكرات، المصدر السابق، ص 136.

(60) بدأت الاصلاحات بحركة السلطان سليم الثالث (1789 – 1807) باستنبول، الرجوع إلى فريد بك المحامي، ص 971.

(61) أحمد الشريف الزهار مذكرات، ص 136.

(62) ويليم شالز، المصدر السابق، ص 176.

(63) ص 167، المصدر السابق، **Venture de Paradis**

(64) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية **Alger** مجلد 39 الورقة 202- 205.

(65) **Venture de ParadisP200**

(66) توجد بعض النماذج من هذه المدافع في متحف الجيش الفرنسي بباريس ومتحف الجزائر ووهران.

(67) محمد علي الأنسي الدور اللامعات في منتجيات اللغات قاموس عربي عثماني، بيروت، 1918، ص 167.

(68) **Venture de Paradis, p 176**

(69) **Grassi p 95**

(70) **Venture de Paradis, p 176.**

(71) **Show, Thamas, Voyage dans la régence d'Alger, Tunis 1980, p 162.**

(72) **D'ohssan, Tableau générale de l'empire ottoman, Paris 1820, p291- T3**

(73) الرجوع إلى مذكرة تاريخية خاصة بإيالة الجزائر، ص 57.

(74) **Show, p 162**

(75) **Venture de Paradis p 192**

(76) **T3, 395D'hossan P 220**

(77) محمد علي الأنسي الدرر اللمعات في منتجات اللغات قاموس عربي عثماني، بيروت 1918.

(78) **D'ohssan, T 3, P 395,**

(79) **Venture de Paradis, P 190– 193.**

(80) **Esterhazy ,Walsin, de la domination Turque dans l'ancienne reguerre d'Alger, Paris 1840, P 247-248.**